

هيومان رايتس ووتش: مصر توزع أحكام الإعدام كالحلوى

كتبه نون بوست | 30 أبريل, 2014



قالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الحقوقية الدولية في بيان على [موقعها الإلكتروني](#) أن "السلطات المصرية تُنزل أحكام الإعدام بالناس كأنها توزع الحلوى".

جاء هذا الوصف على لسان "سارة ليا ويتسن" المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش حين قالت "السلطات المصرية تُنزل أحكام الإعدام بالناس كأنها توزع الحلوى، هذه الأحكام المروعة دليل إضافي على مدى تحطم نظام القضاء المصري".

ويأتي هذا الوصف بعد أن قام القاضي سعيد يوسف بإحالة أوراق 683 شخصًا، بينهم المرشد الأعلى للإخوان المسلمين محمد بديع، إلى المفتي تمهيدًا للإعدام، على صلة باعتداءات وقعت في أغسطس 2013 على مركز شرطة العدو بمحافظة المنيا في مصر الوسطى.

وأضافت المنظمة "ولم يحضر أي من الـ 683 الذين حُكم عليهم في 28 أبريل جلسة المحاكمة الوحيدة للنطق بالحكم، تم اتهامهم بالقتل ومحاولة القتل وتهديد النظام العام وإحراق مركز شرطة العدو والانتماء إلى جماعة محظورة (الإخوان المسلمين)، وقاطع المحامون محاكمة العدو بعد أن صدر حُكم مطاي إثر جلسة قصيرة مشابهة، بناءً على اتهامات مماثلة، وأثناء تلك الجلسة

تناقلت التقارير رفض القاضي النظر في الأدلة المقدمة من الدفاع أو الاستماع إلى شهادات شهود الدفاع.

وتعارض هيومان رايتس ووتش عقوبة الإعدام من حيث المبدأ بصفتها عقوبة قاسية بطبيعتها ولا إنسانية.

وأنتهت سارة كلامها بالقول: “ما هي العدالة التي تتحقق في جلسة لم تزد عن 15 دقيقة ولم يحضرها محام واحد؟” وتابعت: “إن إدانة المئات والحكم عليهم بالإعدام جميعًا دون النظر لأية أدلة أو السماح للمتهمين بأية فرصة للدفاع عن أنفسهم، هو أمر يُظهر استخفافًا مزعجًا بالحياة الإنسانية.”

وقالت المنظمة في ردها على أحكام الإعدام الصادرة إنه ورد في المادة 96 من الدستور المصري أن “التهمة بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه”، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -ومصر دولة طرف فيه - يحد من الحالات التي يمكن فيها للدولة فرض عقوبة الإعدام.”

ونقلت المنظمة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة - وهي الجهة المنوطة بتفسير مواد العهد الدولي - إن “في حال المحاكمات المؤدية إلى فرض عقوبة الإعدام، فمن الأهمية بمكان مراعاة الاحترام الكامل والصارم ل ضمانات المحاكمة العادلة.”

وكانت محكمة جنايات النيا قد أحالت قبل البارحة - الإثنين - أوراق 683 من أنصار مرسي، بينهم المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع إلى مفتي الديار المصرية، لاستطلاع رأيه في إعدامهم، فيما قضت بالإعدام لـ 37 والسجن المؤبد (25 عاما) لـ 491 آخرين في جزء ثان من القضية، لاتهامهم بقتل شرطي والشروع في قتل 2 آخرين وارتكاب أعمال عنف واقتحام مراكز شرطية.

وعقب صدور الحكم، وجهت منظمات حقوقية دولية ومحلية انتقادات له وبعضها وصفته بـ “السيئ”.

والإحالة للمفتي في القانون المصري هي خطوة تمهد للحكم بالإعدام، ورأي المفتي يكون استشاريًا وغير ملزم للقاضي الذي قد يقضي بالإعدام بحق المتهمين حتى لو رفض المفتي.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/2617>